

كيف أخذ القضاء رهينة في زنازين السجن المركزي ليقول الكلمة التي ترغب أن تسمعه «بني ضبيان»؟

الحكم بإعدام 3 من قيادات المشترك يوجب الشعور بالغبن والتمييز وخيبة الأمل في محافظة حجة



من القاضي الاستمرار، وفقاً للبلاغ الصحفي. وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة قد قضت في 5 نوفمبر 2007 بإعدام 6 أشخاص وسجن 10 آخرين لفترتين مختلفتين من آل نهشل بمحافظة حجة بتهمة قتل مدير مديرية خيران المحرق.

من جهة أخرى، طالب اعتصام تضامني حاشد ضم مئات من مشائخ وأعيان محافظتي عمران وحجة؛ بتقديمهم الشيخ صادق بن عبدالله بن حسين الأحمر؛ الجهات المعنية التراجع عن الإجراءات غير القانونية أثناء المحاكمة، وما رافقها من ممارسات باطلة لا تمت إلى القانون والدستور بصلة، وتوضيح أسباب ومبررات نقل القضية من محافظة حجة إلى أمانة العاصمة والذي يعد انتهاكاً واضحاً للدستور. وتشكلت لجنة من المعتصمين لمقابلة رئيس الجمهورية مكونة من الشيخ صادق الأحمر، والشيخ عبدالمجيد الزنداني، واللواء علي بن علي القيسي، ووكيل محافظة حجة الشيخ فهد دمشوش، والشيخ أمين نهشل، وهيئة الدفاع عن المعتقلين، حيث أبدى رئيس الجمهورية تفهمه لطلاب المعتصمين، بعد أن اطلعت اللجنة الرئيس على ملابس القضية، وما شابها من مخالفات واضحة للنظام والقانون، ابتداء من إجراءات القبض، التي وصفوها بالتعسفية وغير القانونية، مروراً بما وصفوها بالمخالفات والإجراءات الباطلة.

من جهته، عبر الشيخ أمين نهشل عن شكره وتقديره لرئيس الجمهورية لاستقباله أعضاء اللجنة، وسماعه للمطالب القانونية، التي رفعت من قبل المشاركين في المهرجان التضامني مع المعتقلين على ذمة قضية خيران المحرق، مشيراً إلى أن المشاركين لا زالوا مؤملين في أن تسير القضية في مسارها الطبيعي، وأن يمنح المعتقلون على ذمة القضية حقهم في الدفاع عن أنفسهم، بعيداً عن أي مؤثرات خارجية.

القضية بالآتي: " في 20-9-2006، وهو موعد الانتخابات الرئاسية والمحلية، حصل تبادل لإطلاق النار بين مدير المديرية ومجاميع من الناخبين تجاوز أعدادهم المئات. على إثر ذلك تم تسليم الشيخ خالد نهشل ومن معه في السجن المركزي إلى معسكر عبس كرهائن، بناء على توجيه من قائد المنطقة الشمالية الغربية علي محسن الأحمر، وكقدمة لحل القضية ودياً، وإثبات تعاون أبناء خيران المحرق مع الدولة". وأضاف: "ثم لم يلبث أن تحول الرهائن إلى متهمين رئيسيين، وتحول مرافق مدير المديرية، وهم أيضاً غرفة عمليات المرشح المنافس عن الحزب الحاكم، إلى شهود ومجنين عليهم في الوقت نفسه، وتمت المحاكمة في محكمة جنوب غرب الأمانة من طرف واحد. بعد أن نقلت القضية من محكمة الاختصاص المكاني بالمديرية في محافظة حجة في شهر مارس 2007". وخلال جلسات المحاكمة منع أهالي المتهمين ومحاموهم من الحضور للترافع، وتم انتزاع أقوال الشهود في الأمن بالقوة، وصدر الحكم الابتدائي بإعدام ستة وحبس 26 شخصاً ما بين ثلاث إلى عشر سنوات، وفقاً للبلاغ الصحفي.

وفقاً للبلاغ، فقد رفض القضاء في محكمة الاستئناف الاستماع لشهود الجرح والتراجع، فيما لم تلزم المحكمة أولياء الدم بإحضار أدلتهم، واكتفت بما سمعه القاضي الابتدائي، وكانت جلسات المحاكمة تتعقد أسبوعياً، بينما في القضايا المشابهة تتعقد الجلسات كل شهر أو شهر ونصف بحسب ازدياد جدول الجلسات. علاوة على الاعتداءات التي تعرض لها الشهود أثناء الجلسات من قبل أولياء الدم. كما تعرض أحد القضاة للتهديد من قبل أولياء الدم داخل غرفة الدواول، وبسبب التهديد طلب القاضي التنحي عن القضية كما هو مثبت في محاضر المحكمة. وبدلاً من أن يحاسب المعتدي طلب

ترغب بني ضبيان أن تسمعه. في محافظة حجة، تلقى الناس نبأ الحكم بمشاعر سخط عارمة، وساد إحساس عميق بخيبة الأمل والغبن والتمييز، وربما النقمة أيضاً. وأفاد أحد أقارب المتهمين أن المحكمة حجرت القضية للنطق بالحكم، قبل أن يستوفي المتهمون تقديم ما لديهم من أدلة ودفاعات، "ومع ذلك، أجلت جلسة النطق بالحكم مرتين، بسبب عدم قدرة بعض القضاة الوصول إلى المحكمة بعد تلقيهم تهديدات من أولياء الدم"، مشيراً إلى أن "القضية سياسية بامتياز"، معتبراً أن محاكمة آل نهشل هي انتقام منهم، جراء موقفهم السياسي في الانتخابات الرئاسية الداعم لمرشح اللقاء المشترك فيصل بن شملان، المنافس لمرشح المؤتمر الحاكم الرئيس علي عبد الله صالح.

ووصف محامو المتهمين في بيان، الحكم الذي صدر من داخل السجن المركزي، بأنه "سياسي وعسكري، ولا يجوز أن يطلق عليه حكم قضائي، لأن الأحكام القضائية تصدر وفقاً لمحاكمة عادلة تقوم على إجراءات شرعية وقانونية صحيحة". وطالبوا بمحاكمة دولية للنظر في القضية، لتصان فيها حقوق الدفاع وتجرى فيها محاكمة عادلة لهم، واصفين القضاء بأنه "غير صالح لنظر القضية لعدم استقلاليته". واتهموا في بيانهم، رئيس محكمة الاستئناف بالإصرار على مصادرة حقوق الرهائن حتى بعد انتهاء ولايته في نظر القضية، إن رفض تسليم نسخة من الحكم بعد النطق به، قائلاً إنه ليس عاملاً لدى الرهائن أو محاميهم.

ودعا المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك كافة المنظمات المحلية والدولية المهتمة بالحقوق والحريات إلى الوقوف بجانب ضحايا الحكم الجائر الصادر ضد أبناء خيران المحرق، وطالبها بالعمل على إبطاله وتحرير القضاء في اليمن من قبضة وهيمنة النظام عليه.

وقال بيان صادر عن اجتماع المجلس الدوري السبت بصنعاء: "إن المجلس وقف أمام الحكم الجائر في قضية خيران المحرق، والذي طغى عليه تصفية حسابات سياسية بحتة، كون القضية حدثت أثناء الانتخابات الرئاسية 2006، وتم نقل القضية من المحافظة المعنية (حجة) إلى أمانة العاصمة، حيث أهدر حقوق الدفاع المكفولة وحق المرافعة وكذلك إيصال الشهود، وما ترتب على هذه القضية من ضغوطات سياسية حالت دون تحقيق العدالة، وأصبح القضاء أسير هذا النظام وما قيام الحاكم بنطق الحكم داخل السجن المركزي يوم الأربعاء إلا دليل قاطع على الخروقات القانونية التي تمنع من نطق أي حكم في السجن وإنما في قاعة المحكمة".

ويلخص بلاغ صحفي عن هيئة الدفاع عن المعتقلين خلفيات

تزايدت ردود الفعل الغاضبة على الحكم الجائر الذي أصدرته محكمة الاستئناف في أمانة العاصمة بإعدام 3 من قيادات اللقاء المشترك بمحافظة حجة، هم الشيخ خالد نهشل وشقيقه مجوح نهشل، وابن أخيهما عبده نهشل، الذين اتهموا في قضية مقتل مدير مديرية خيران أحمد علي الطاهري، المتحدر من بني ضبيان، في تبادل مشترك لإطلاق النار، رافق سير الانتخابات المحلية والرئاسية العام 2006. وأثارت طريقة التمويه والمراوغة، الفريدة من نوعها، التي سبقت جلسة النطق بالحكم، الاستهجان والحقن الشديدين في أوساط القانونيين والسياسيين ومشايخ القبائل. فقد عمدت المحكمة إلى التلاعب بموعدها ومكان انعقاد جلسة النطق بالحكم، وبصورة تعزز من الشكوك بشأن تحيز القضاء والدوافع الأمنية لطرف ضد الآخر، والتحكم بتوجيه مسار القضية بما يخدم تسوية حسابات سياسية ضد المتهمين على خلفية تأييدهم لمرشح الرئاسة فيصل بن شملان، وكونهم ينتمون سياسياً لحزب التجمع اليمني للإصلاح. وفوق هذا وذلك الطبيعة العدوانية التي تتسم بها قبيلة القتيل الطاهري، فهي تمتلك سجلاً عنيفاً وفوضوياً، واستطاعت أكثر من مرة ابتزاز وإخضاع الدولة وأجهزتها الأمنية والقضائية لإرادتها.

فبينما كان مقرراً النطق بالحكم في مبنى المحكمة، بحسب الإخطار الذي تلقاه ذوو المتهمين ومحاموهم، إلا أن الأخيرين علموا، صباح الأربعاء الفائت، بما يفيد أن المحكمة ستعقد جلساتها داخل السجن المركزي، فتوجهوا رأساً إلى هناك، وفور وصولهم كانت سيارة السجناء محاطة بـ12 طقماً تغادر السجن إلى مكان غير معلوم، فأخبرهم حراس السجن أن الجلسة ستعقد في المحكمة كالمعتاد، وإذا انتقلوا إلى مبنى المحكمة أصابهم الذهول والصدمة والشعور المرير بالغرر عندما وجدوا سيارة السجناء فارغة، والمحكمة محاطة بحراسة شديدة وقوات أمنية تفرق المعتصمين، ليكتشفوا أنهم وقعوا ضحية التضليل والخديعة، فالجلسة كانت منعقدة وقتئذ في بطن السجن نفسه، فهرعوا إلى هناك، بيد أن الحكم قد قضي على حين غرة.

ولا بد أن انعقاد جلسة المحكمة في السجن ترمز بلا تحفظ إلى أن القضاء بات أسيراً لأكثر من إرادة. فالإرادة السياسية والأمنية هناك أيضاً سطوة ونفوذ الفوضى التي تجسدها أغلب الأحيان تصرفات أفراد ومشايخ في قبيلة بني ضبيان. والأمر برمته صورة أخرى من صور الاختطاف الذي تمتازت هذه القبيلة بممارسته على الدوام. لقد أخذت هذه المرة القضاء رهينة إلى زنازين السجن المركزي، ليقول الكلمة التي

مدير عام منفذ العبر - الوديعه:

نعمل بدون موازنة تشغيلية منذ افتتاح المنفذ

العبر (حضر موت) - خاص

مستقبلاً، بدلاً عن الحلول الوقائية: نقل المياه بـ"وايت" من منطقة الخشعة. مضيفاً أن جوهر المشكلة أن المنفذ يعمل بدون نفقات تشغيلية، واستمرار نشاطنا منذ الافتتاح كان بجهود الوكيل والمحافظ وعلاقاتنا الشخصية، ونعاني من مديونية تصل إلى نحو مليون ونصف المليون ريال.

ومن المتوقع أن تتسلم المنفذ الهيئة العامة للنقل البري ضمن وزارة النقل، حسب إفادة مدير عام المنفذ. وعن المنشآت الجديدة من المؤكد أن ينجز العمل في مشروع المنشآت خلال السنة الأشهر القادمة.

جدير بالذكر أن الأشغال العسكرية نفذت مشروع بناء المنشآت الجديدة في المنفذ، ومن المتوقع أن ينجز العمل بشكل نهائي نهاية العام الجاري 2009.

قال مدير عام منفذ العبر - الوديعه حسين بن طالب لـ"المصدر" إن إقبال المغتربين هذا العام أقل من العامين الماضيين، ونتوقع زيادة أعداد المغتربين اليمنيين عبر المنفذ خلال الشهر القادم، مع بداية العطلة الصيفية. وأكد تراجع تدفق عبور حركة الزوار الذي لم يكن بالمستوى المطلوب. مشيراً إلى وصول مولدين كهربائيين للتغلب على أزمة التيار الكهربائي حيث ترتفع درجة الحرارة هذه الأيام، ومن المؤكد استلامهما خلال هذا الأسبوع بعد وصولها إلى ميناء الحديدة من فرنسا، مشيراً إلى وجود إشكالية أخرى في مياه الشرب، ولا يمكن التغلب عليها إلا بحفر بئر ارتوازية

مقتل مغترب يمني على يد أمريكي أسود

لقي فوزي أحمد علي الصايدي مصرعه على يد أمريكي أسود في نيويورك الخميس الماضي. كان الصايدي في محل السوبر ماركت يعمل فيه، عندما فاجأه القاتل باقتحام المحل، طالباً منه مبلغاً كبيراً من المال، ولما حاول المقاومة، عاجله القاتل بعدة أعيرة نارية من مسدسه أودت بحياته. جدير بالذكر تعرض مغتربين يمينيين في الولايات المتحدة لحوادث مشابهة. وينتمي القاتل إلى مديرية الشعر محافظة إب. ومن المتوقع أن تشرع جثته وتدفن هناك.

إلى رئيس الوزراء:

هذه المدرسة تعرفها جيداً!



يعود بناؤها إلى أيام الاحتلال البريطاني كمعسكر للجيش. ولا يكاد الزائر يتعرف عليها فهي تفتقر إلى لافتة تدل الناس عليها. لا أظن أن معالي رئيس الوزراء د. علي مجور نسي المدرسة التي تخرج منها فهو يعرفها تماماً. تبقى الإشارة إلى المستشفى المجاور للمدرسة، وهو كان تابعاً للجيش البريطاني، وتم ترميمه عشرات المرات، واليوم فارق الحياة نتيجة إهمال الجهات المختصة.

علي عبدربه باراس

تعاني مديرية الصعيد بمحافظة شبوة من أزمة مياه تنذر بكارثة، دفعت كثيراً من الأسر إلى الهجرة خارج المديرية، وأسوأ من هذا أن الأبار التي يعتمد عليها السكان لجلب المياه تتغذى مباشرة من مياه الصرف الصحي، التي لا تبعد عن المشروع سوى أمتار قليلة. أما المدرسة الثانوية في المديرية فحالها لا يسر؛ فهي عبارة عن أكواخ

قالوا إنهم يتعرضون لابتزاز وفرض رسوم وإتاوات غير قانونية

تجار ذمار؛ ما يفرض ضدنا سياسة خاصة بذمار وسنضطر إلى التصعيد

ذمار - عبد الله المنيفي

والصناعية بدمار الخميس الماضي أنه في حال عدم تجاوب قيادة المحافظة والجهات المختصة مع اللجنة المشكلة فإنهم سيلجأون إلى القضاء لحسم الموضوع واسترداد أي مبالغ تم جبايتها في السابق من قبل مكتب التحسين بصورة غير قانونية، مؤكداً على رفضهم القاطع لأي ضغوط يمارسها مكتب التحسين في دفع أية رسوم غير قانونية، محملياً السلطة المحلية بالمحافظة كل ردود الأفعال القانونية التي قد يتخذونها وقد تصل إلى التصعيد للسلطة المركزية والإضراب واللجوء إلى القضاء في حال لم يتراجعوا عن فرض الجبايات غير القانونية.

أقر الاجتماع الطارئ للغرفة التجارية والصناعية بمحافظة ذمار تشكيل لجنة من أعضاء الغرفة للتخاطب مع محافظ محافظة ذمار رئيس المجلس المحلي يحيى علي العمري ومكتب التحسين بالمحافظة حول رفع الجبايات غير القانونية المفروضة عليهم، ورفع النقاط العسكرية، وتحصيل الرسوم في الموازي والمصانع بموجب القوانين النافذة وقرارات مجلس الوزراء بذات الخصوص...

وهدد بيان صادر عن الاجتماع الطارئ للغرفة التجارية



أخي المواطن أنت مدعو لأن تكون مضيفاً ومرشداً سياحياً لزوار اليمن